

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٠

فى شأن استمرار فرض رسم صادر على بعض الخامات المعدنية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية ؛
وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد
والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزارى
رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٦ فى شأن عدم سريان القواعد التصديرية
على بعض الخامات المصدرة إلى المناطق الحرة ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة ٢٠١٩ فى شأن استمرار فرض رسم صادر
على بعض الخامات المعدنية ؛
وعلى كتاب الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية رقم ٨١١ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ ؛
وعلى مذكرة السيد مستشار الوزير لشئون التجارة والسيدة القائم بأعمال
رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية المؤرخة فى ٢٧/١/٢٠٢٠ ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستمر فرض رسم صادر على الخامات المعدنية الواردة فى الجدول التالى ،
على أن تكون قيمة الرسم وفقاً لما هو موضح قرين كل منها :

الصنف	البند الجمركى	رسم الصادر (جنيه/طن)
كنل ومجروش التالك	من البند 2526	١٢٠٠
مسحوق (بودرة) التالك	من البند 2526	٥٠٠

الوقائع المصرية - العدد ٣٢ (تابع) في ٩ فبراير سنة ٢٠٢٠ ٣

السنف	البند الجمركي	رسم الصادر (جنيه/طن)
بودرة التالك فائقة النعومة (٥٠ ميكرون فأقل)	من البند 2526	٣٠٠
خام الكوارتز	من البند 2506	١٥٠
كتل خام الفلسبار	من البند 2529	٢٠٠
مجروش أو مسحوق خام الفلسبار	من البند 2529	١٠٠
بلوكات الرخام الخام أو المشذب تشذيباً أولياً	2515.11	٤٠٠
بلوكات الجرانيت الخام أو المشذب تشذيباً أولياً	2516.11	٤٠٠
الرمال	25.05	١٠٠

(المادة الثانية)

لا يسرى هذا الرسم على الرسائل المصدرة إلى المشروعات الإنتاجية المقامة في المناطق الحرة داخل جمهورية مصر العربية ، وفي حدود الكميات التي توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به لمدة عام اعتباراً من ٢٠٢٠/٢/١٠
صدر في ٢٠٢٠/٢/٨

وزير التجارة والصناعة

فيضين جامع